



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الإقتصاد الإرشاد الزراعي

المادة: الإقتصاد الكلي / ماجستير إقتصاد

المحاضرة الحادية عشر:

إعداد:

أ.م.د. نجلاء صلاح مدلول

P5: نسبة الزيادة في الذين يتركون أعمالهم إختيارياً أو إجبارياً ويصبحون عاطلين

P6: نسبة الذين يتركون القوى العاملة (كالمقاعديين)

بمعنى أنه مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، أن الزيادة في نسبة الأفراد الذين يتركون أعمالهم إختيارياً أو إجبارياً ويصبحون عاطلين عن عمل ، أو يتركون القوى العاملة سوف يؤدي إلي إرتفاع معدل البطالة ، وبالمثل يؤدي إرتفاع نسبة الداخلين إلي القوى العاملة ممن ليست لديهم وظائف إلي زيادة معدل البطالة . وكذلك الحال ، كلما زادت نسبة الذين يتحولون من عاطلين إلي عاملين أو إلي غير مشاركين في القوى العاملة ، كلما إنخفض معدل البطالة . واخيراً ، كلما زادت نسبة الداخلين إلي القوى العاملة ممن لديهم وظائف ، كلما إنخفض معدل البطالة . مع ملاحظة أنه عند تحرك أي نسبة من نسب البسط ، أو نسب المقام ، أو كلاهما ، سوف يؤدي إلي تغير معدل البطالة .

ويتضح من هذه النظرية أن إهتمام المجتمع بمستوى معين من البطالة يجب أن ينصب علي تأثير هذا المستوى علي الأفراد الذين فقدوا وظائفهم، وطول الفترة المتوقع أن يقضونها بحثاً قبل أن يجدوا عملاً بديلاً. كما أن عملية البحث تعتبر عملية ديناميكية يتم من خلالها تعظيم صافي القيمة الحالية لدخل العامل مستقبلاً في ظل مستوي دخله الحالي ، وحسب الأهداف التي يحددها قبل بداية بحثه عن الوظيفة.

ويتحدد مستوى البطالة الإحتكاكية في أي إقتصاد بتدفق الأفراد من وإلي سوق العمل وكذلك بالسرعة التي يمكن بها للعاطل أن يجد عملاً. وتتحدد هذه السرعة بدورها تبعاً للمنشآت الإقتصادية القائمة ، وتؤثر التغيرات في هذه المنشآت علي مستوى البطالة الإحتكاكية ،علي سبيل المثال، عن طريق خفض الوقت الذي يقضيه العامل في البحث عن عمل وذلك بتأسيس بنك للمعلومات عن الوظائف تخزين فيه معلومات وبيانات عن جانبي العرض والطلب في سوق العمل ، بحيث يمكن للباحث عن العمل أن يحاط علماً وفي الحال بجميع الوظائف الخالية التي تتفق مع مؤهلاته وخبراته. ومن شأن هذا النظام أن يرفع من إحتمال

عثر العامل العاطل علي عمل في أي فترة من الوقت (إرتفاع P3 ) وبالتالي تنخفض نسبة البطالة . من جهة أخرى يجب أن لا نغفل حقيقة أن قصر فترة البحث عن عمل قد تشجع عدد أكبر من العمال علي ترك وظائفهم والبحث عن وظائف أفضل (إرتفاع P5 ) وبالتالي ترتفع نسبة البطالة . وهذا معناه أن البرامج الإجتماعية ذات الأهداف الإقتصادية لمعالجة مشكلة البطالة قد يكون لها تأثيرات جانبية غير مرغوبة .

أما بالنسبة للبطالة الهيكلية فهي تظهر عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب علي العمال إلي عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة من سوق العمل . أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن عرض العمال مع الطلب عليهم بين مناطق سوق العمل . فإذا كانت الأجور مرنة تماماً، و كانت تكلفة الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية ، فإن تكيف السوق سرعان ما يقضي علي هذا النوع من البطالة. ولكن من ناحية عملية نادراً ما يتحقق هذه الشروط ، وبالتالي تنتج البطالة الهيكلية .

### 3-6-2 نظرية تجزئة سوق العمل : Segmentation Theory of the Labor Market

تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي تتمتع بها سوق العمل هما : سوق رئيسية وسوق ثانوية . كما تفترض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق ، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين ، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما .

النوع الأول - السوق الرئيسية : وهي سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنوناً إنتاجية كثيفة راس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة ، وتعمل هذه المنشآت على

الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم ، ومن ثم ، يتميز هذا السوق بفرص

عمل افضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيها بدرجة عالية من الاستقرار .

النوع الثاني - السوق الثانوية : وهي سوق المنشآت صغيرة الحجم التي تستخدم اساليب إنتاجية

بسيطة مكثفة للعمل وتتسم هذه السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية

للعمل ، فضلاً عن تعرضها لدرجة تكبر من التقلبات وفقاً لظروف النشاط الاقتصادي ،

ومن ثم ، يكون العمال في هذه السوق أكثر عرضه للبطالة ، خاصة في ظل الافتقار

إلى التشريعات التي تنظمها.

وترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار

، أو إلى التغيرات التقنية ؛ حيث تتمتع السوق الرئيسية باستخدام فنون إنتاجية كثيفة استخدام راس المال

وعمالة ماهرة ، بينما تستخدم السوق الثانوية أساليب إنتاجية كثيفة استخدام العمل ، و اكثر عرضة

للتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي . حيث تعيد هذه النظرية إلي الأذهان نظريات الثنائية في التنمية

الإقتصادية والتي تقترح التعامل مع المشكلات الإقتصادية من منظورين مختلفين في آن واحد .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى وجود نظريات اخرى لتجزئة سوق العمل ، منها مثلاً : تقسيم سوق

العمل الى سوقا محلية واخري اقليمية او دولية ، وكذلك سوق العمل الريفية والحضرية ، وسوق عمل

الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة ، وسوق العمل في القطاع الخاص والقطاع العام ، لكنه حسب هذه

النظرية فإن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الرئيسية يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة

مقارنة بالدول النامية ، ومن ثم ، فان معدل البطالة وطول فتراتهما عادة ما يكون اقل في الدول المتقدمة ،

واكبر في الدول النامية ، ذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق

الثانوية فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة .

### 3-3-6 نظرية الأجر الكفؤة Efficient Wage Theory

تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجر النقدي وإنتاجية العمال. فأصحاب الأعمال يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجر عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة إلي أن هذه المبادرة يترتب عليها حدوث فائض في الكمية المعروضة من العمال ، أي ظهور البطالة في سوق العمل .

وبحسب هذه النظرية، يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم العائد لكل فئة تعمل داخل سوق العمل : فبالنسبة لأصحاب الأعمال يكون المطلوب هو تعظيم عائداتهم وبخاصة الأرباح ، وبالنسبة للعمال يكون المطلوب هو تعظيم منافعهم وحصولهم علي أكبر إشباع ممكن حتى لو كانت أجورهم مرتفعة إرتفاعاً غير واقعي ، مع وجود بطالة في سوق العمل .

يمكن حصر دوافع رفع الأجر من طرف أصحاب العمل في العوامل التالية :

1- الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية، وهذا ما هو

ملموس في البلدان النامية بشكل ملاحظ

2- تحفيز العمال على التمسك بمواقع عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دورانهم ، من خلال رفع

تكلفة ترك العمل، لأنه كلما زاد الأجر كلما تشجع العامل على التمسك بموقع عمله ، أضف

إلى ذلك أن المنشأة التي تدفع أجوراً أعلى تسعى من وراء ذلك إلي التقليل من وتيرة ترك

العمل الإرادي للعمال، كذلك الاقتصاد في المال والوقت حتى لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف

عمال جدد خلفاً للفئة العمالية الأولى التي تركت العمل

3-زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد اصحاب الأعمال أن العمال سيبدلون جهوداً كبيرة في حالة

حصولهم على أجر أعلى، فيحدث تقليل لضياع الوقت وترك العمل مع تحسين مستويات

العمال و زيادة إخلاصهم وولائهم . مع ملاحظة أنهم يتمتعون بوضع مريح من النواحي الصحية والنفسية والمعنوية .

ولقد استطاعت نظرية الأجور الكفوة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصاً تلك المتعلقة بحركة العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجوراً مرتفعة ومع أن هذه الظاهرة منتشرة كثيراً، لكن المنشآت الاقتصادية لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع ، وذلك حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفوة منهم بدلاً من تخفيض الأجر في حالة وجود فائض في عرض العمال. كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية والأقل مهارة - هؤلاء تكون تكلفة أجورهم لكل وحدة من الإنتاج عالية- معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية .

### 4-3-6 نظرية إختلال سوق العمل Disequilibrium Theory of Labor

وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور و الأسعار ، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل . وفقاً لهذه النظرية ؛ فإن الأجور و الأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير ، غير ان هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية - كوجود النقابات العمالية او وضع حد ادنى للأجور - بل يرجع الى عجز الأجور و الأسعار في الاجل القصير عن التغير بسرعة بما يؤدي الي توازن سوق العمل . ونتيجة لذلك ؛ قد تتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض ، ومن ثم ، ظهور البطالة الاجبارية ، بمعنى وجود افراد قادرين على العمل وراغبين فيه ولا يجدونه في ظل الاجور السائدة . وينطبق ذلك - ايضاً - على أسواق السلع ؛ حيث يؤدي جمود الاسعار و الأجور إلى الإختلال بين العرض والطلب . ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الاجور او الاسعار ، فان ذلك من شأنه ان يحدث عدم توازن ؛ حيث تظهر البطالة في سوق العمل ، وفي حالة سوق السلع يوجد فائض عرض او فائض طلب .

أما الجديد في هذه النظرية ، استخدامهما لنفس اطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية وهذا يعني ان نوع البطالة و اسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي ، وإنما يتوقف الأمر على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الاسواق المختلفة

ويتضح مما سبق ، ان نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة ، و اوضحت ان البطالة الاجبارية ترجع في الدول الصناعية المتقدمة - خاصة - الى سبب اساسي واحد وهو انخفاض مستوى الانتاج ، الذي يرجع بدوره الى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الاجور - وفقا للنظرية الكلاسيكية - او لعدم وجود الطلب الكافي الفعال - وفقا للنظرية الكينزية ( Keynesian ) .

وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة ؛ إلا أنه يوجه إليها عدداً من الانتقادات اهمها :

1- انها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط ، ولا توضح اسبابها ولا إستمرارها في الأجل الطويل .

2-افتراض تجانس عنصر العمل الامر الذي يعني اما ان تكون البطالة كينزية او كلاسيكية (Keynesian or Classical). وهذا لا يعكس الواقع حيث توجد انواع مختلفة من عناصر العمل ، ومن ثم ، يمكن ان يتزامن نوعي البطالة معا ؛ الامر الذي يؤدي الى تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية ، حيث أن السياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف الى زيادة الطلب الكلي - من خلال زيادة الانفاق الحكومي و/ او الاجور بهدف زيادة الاستهلاك - ولكن ذلك سوف يؤدي الى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات بدلا من زيادتها .

كما ان علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الاجور؛ الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل ، ومن ثم ، انخفاض الاستهلاك ، وبالتالي ، انخفاض الطلب الكلي ، مما يزيد من حدة البطالة الكينزية . لذا فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية التي يجب اتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لإمكانية وجود النوعين من البطالة في آن واحد .

### 5-3-6 نظرية البحث عن عمل Job Search Theory of Labor

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها . وتم بناؤها على اساس اسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض اساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل ، ذلك ان هذه النظرية تؤكد علي صعوبة توفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل ؛ الامر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات مما يدفع الافراد الى السعي للتعرف على هذه المعلومات . وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين اساسيتين :

تتمثل الاولى منهما في انها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال و المؤسسات ؛ حيث أنها تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين ، ونفقات اجراء الاختبارات من قبل رجال الاعمال .

وتتمثل الثانية منهما في انها عملية تحتاج الى وقت طويل ، والى تفرغ من قبل الافراد لجمع هذه المعلومات . وتستند هذه النظرية علي هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا الى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة ، فضلا عن تفسير تباين الأجور التي تتقاضاها نفس الفئات من المهارة .

وطبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة الى رغبة الافراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكلي



الاجور المقترن بها . ومن ثم ، فانه وفقا لهذه النظرية ، فان البطالة السائدة في الاقتصاد - البطالة الاحتكاكية - تعد سلوكا اختياريا ، ينتج عن سعي العمال الى الحصول على اجور اعلى وفرص عمل اكثر ملائمة ؛ كما انها ضرورية من اجل الوصول الى التوزيع الامثل لقوة العمل فيما بين الانشطة والاستخدامات المختلفة . ومن ناحية اخرى ، فإن رجال الاعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين ، وذلك بهدف التأكد من العثور على افضل العناصر ملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم .

وبالتالي فانه وفقا لهذه النظرية ، فان الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث هذه ؛ حيث انها تمكنه من الحصول على الوظيفة والأجر المناسبين . وترتبط عملية البحث بنوعين من التكاليف:

اولهما: تتمثل في التكاليف المباشرة ، مثل : تكاليف اعلانات البحث عن الوظيفة ورسوم مكاتب التشغيل وتكاليف الانتقالات .

اما ثانيهما: فهي التكاليف غير المباشرة التي تتمثل في - تكلفة الفرصة البديلة - الأجر المضحي به

خلال فترة التفرغ للبحث عن الوظيفة الملائمة . لذلك يمكن تقدير معدل البطالة  $U$ ، بالصيغة

التالية:

$$U = R \times T$$

حيث أن :

$$R = \frac{\text{عدد الباحثين عن الوظائف سنويا}}{\text{حجم القوى العاملة}} = \text{هي معدل البحث عن وظيفة وهو المقدار}$$

حيث أن حجم القوى العاملة = ( عدد السكان - عدد الذين أقل من 18 سنة - عدد الذين أكبر من 60 سنة )

T: هو متوسط فترة البحث اللازمة للحصول علي وظيفة = متوسط الفترة التي يتوقع الفرد أن يقضيها بحثًا عن الوظيفة الملائمة حتي يجدها وهي = الفترة ما بين كل زيارة وأخري لمنشآت الأعمال X عدد الزيارات السنوية ،

فلو كان معدل البحث يساوي 25% معني ذلك أن ربع القوى العاملة يبحثون عن عمل ، وإذا كان متوسط فترة البحث عن عمل يساوي 20% (أي 73 يوما في السنة) ، فإن معدل البطالة يساوي (25% X 20%) = 5%. ويمكن استنتاج العلاقات التالية التي تعتبر من محددات معدل البطالة حسب هذه النظرية:

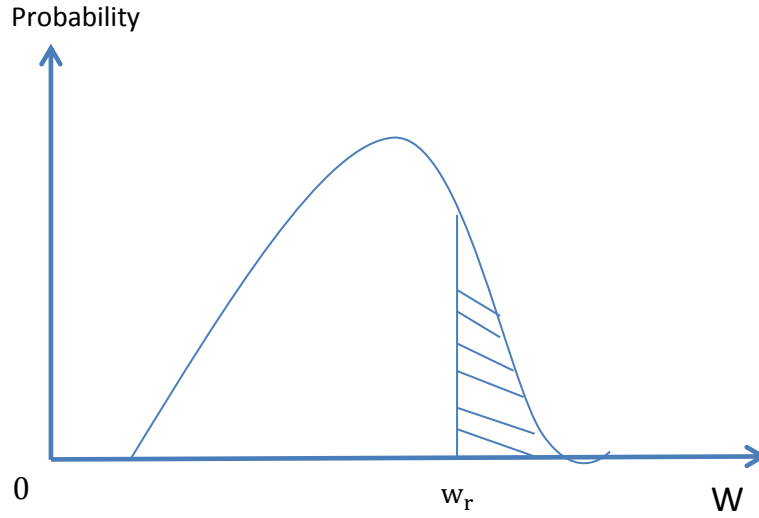
1. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يرتفع معدل البطالة كلما يرتفع معدل البحث عن الوظيفة ، والعكس صحيح.
2. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، ينخفض معدل البحث عن وظيفة كلما زاد حجم القوى العاملة في المجتمع ، والعكس صحيح .
3. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يرتفع معدل البطالة كلما طالت فترة البحث عن العمل حتي يتم الحصول عليه ، والعكس صحيح .
4. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، ينخفض معدل البطالة كلما زاد عدد زيارات البحث عن العمل والتردد علي منشآت الأعمال ، والعكس صحيح .
5. مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها ، يرتفع معدل البطالة كلما طالت الفترة الزمنية بين كل زيارة وأخري يقوم بها العامل بحثًا عن العمل ، والعكس صحيح .

ويتوقف طول فترة البحث عن عمل ، وفقا لهذا التحليل على الأجر الذي يتوقع الفرد ان يحصل عليه نتيجة لتحسن معلوماته بأحوال سوق العمل ، وعلى قدر الإعانة التي يحصل عليها المتعطل (مثل حافز )

، وكذلك الظروف الاقتصادية في المجتمع ؛ حيث تزداد هذه الفترة كلما يرتفع الأجر المتوقع الحصول عليه ، وارتفاع مقدار الاعانة الذي يحصل عليها الفرد العاطل ، وكذلك في فترات الرواج الاقتصادي - نظرا لثقة الافراد في وجود عدد كاف من فرص العمل المتاحة - والعكس صحيح . ويمكن تمثيل ذلك التوقع فيما يعرف باحتمال الحصول علي وظيفة ملائمة ( Z ) ، وقبولها، والذي يقاس بالمساحة علي نهاية الطرف الأيمن لمنحني التوزيع الاحتمالي للأجور والذي علي شكل منحني التوزيع الطبيعي المعياري ويتم استخدامه في دراسة الظواهر الطبيعية . فعن طريق هذا المنحني يمكن تحديد عدد الزيارات اللازمة للحصول علي الوظيفة، فمثلاً إذا قام الباحث عن الوظيفة بزيارة 10 منتجين حتي وجد الوظيفة المناسبة ، معني ذلك أن إحتمال الحصول عليها قد كان 10 % . حيث إن:

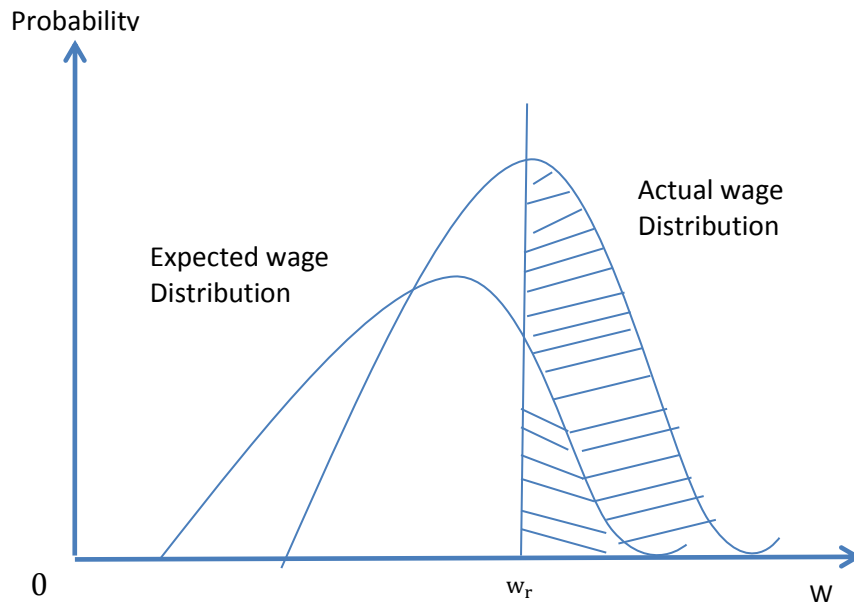
$$n = \frac{1}{Z} \quad \text{عدد الزيارات الي المنتجين} = n \quad ; \quad \text{كما أن} \quad n = \frac{1}{Z}$$

اضف إلي ذلك انه في حالة الرواج الإقتصادي عادة ما يتحقق معظم التوقعات الخاصة بالحصول علي أيجور مرتفعة ، وينخفض معدل البطالة ، والعكس صحيح في حالات الإنكماش أو الكساد : وذلك لعدم تطابق التوزيع الاحتمالي للأجور الخاص بالعامل نفسه مع التوزيع الإحتمالي للأجور الخاص بالسوق والذي يمثل واقع النشاط الاقتصادي " التوازني" لسوق العمل ، في معظم الأحيان . فعند حالة الرواج الإقتصادي يكون منحني السوق ملتويا (Skewed) إلي اليمين دلالة علي زيادة مساحة إحتمال السوق عن الإحتمالات الخاصة بالعامل الباحث عن عمل ، فتزيد هذه الإحتمالات ، ويتحقق معها الحصول علي الوظيفة بفترة بحث أقل ، فتتخفض معدلات البطالة في سوق العمل . وفي حالة الإنكماش أو الكساد يكون منحني السوق ملتويا (Skewed) إلي اليسار فتتخفض تلك الإحتمالات وتزيد معدلات البطالة في سوق العمل .



وبحسب هذه النظرية يمكن تعريف معدل البطالة الطبيعي Natural Rate of Unemployment بأنه المعدل الناشيء عن عملية دخول الأفراد إلي القوى العاملة بشكل طبيعي ، والتي تؤدي إلي إعادة توزيع العمال بين الصناعات والمهن المختلفة .

ويتم قياسه في أي إقتصاد بعيداً عن الأوضاع غير التوازنية فقط ، ويلاحظ أن قابلية عودة البطالة إلي معدلها الطبيعي تعتمد علي مدى قابلية الدخل الحقيقي للعودة إلي مستواه الطبيعي .



وقد اسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة ، والسبب في بقائها فترات طويلة بين فئات بعينها مقارنة بفئات اخرى من قوة العمل ، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الوافدين الجدد الى سوق العمل ؛ حيث انه نظرا لإنعدام خبراتهم بسوق العمل ، يزداد معدل تنقلهم (أو تجوالهم) بين الوظائف المتاحة من اجل الحصول علي المعلومات . وبالتالي ، يتسم هؤلاء الافراد بقدر اكبر من الحركة مقارنة بالفئات الاخرى ؛ مما يرفع من معدل البطالة بينهم اثناء فترة التنقل بين هذه الوظائف .

وخلاصة ذلك ، أن هذه النظرية تفسر حدوث البطالة بسبب قصور أو نقص المعلومات وعدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل ، ولذا ، فإنها تمثل خطوة متقدمة على النظريات التقليدية . وبالرغم مما اضافته هذه النظرية عن تحليل للبطالة وتركزها بين فئات معينة دون الاخرى ، لكنه يشوبها شيء من القصور حيث يوجه اليها عدداً من الانتقادات اهمها :

1- عدم اتفاقها في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد لأنها تعزو سبب البطالة الى رغبة الافراد في البحث عن عمل افضل ، ومن ثم ، فان هذه النظرية ترى ان البطالة اختيارية . ولكن الواقع العملي يبين ان الجانب الاكبر من البطالة يرجع بالدرجة الاولى الى استغناء رجال الاعمال عن العمال ، ومن ثم ، فان غالبية البطالة تكون اجبارية وليست اختيارية .

2- أظهر العديد من الدراسات التطبيقية - خاصة في الدول المتقدمة - ان الفرد يكون لديه قدرة اكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا وليس متعطلا . كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة .

3- من الصعب ارجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الافراد في جمع المعلومات عن سوق العمل .

4- تعجز النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة التي تسببت في حدوثها أو استمرارها في الأجل الطويل .

وقبل الانتهاء من هذا العرض الموجز لنظرية البحث عن عمل يمكن الإشارة الى استنتاج مؤداه ان مجال تطبيق هذه النظرية يقتصر على تفسير مشكلة البطالة الاحتكاكية بشكل مركز ؛ لأن هذه المشكلة تتعلق بنوع من انواع البطالة الاختيارية وبشكل مباشر .

## 4-6 علاج مشكلة البطالة

توصلت الدراسات التطبيقية الحديثة علي مشكلة البطالة إلي الكثير من التوصيات الخاصة بعلاجها ، نذكر من بينها ما يلي :

- من أجل امتصاص البطالة من سوق العمل ، فإن الوضع يقتضي أولاً اللجوء إلى تكوين قاعدة بيانات وإحصائيات دورية ، حتى تكون المعلومات عن البطالة جاهزة أمام مخطو القوى العاملة، وأمام أصحاب الأعمال الذين لديهم رغبة في توظيفهم ، وتكون هذه البيانات متعلقة بحالة التعطل العملية ، والتخصص ، والمهنة و النشاط الاقتصادي الذي يعمل به المتعطل ، كل هذه البيانات تساعد مخططي القوى العاملة على اقتراح السياسات التعليمية و التدريبية و الاقتصادية والمالية التي تساعد على امتصاص البطالة .
- إيجاد فرص ووظائف عمل جديدة من خلال استحداث مناطق صناعية أو مجتمعات صناعية في المدن التي تتميز بوفرة العمالة و انخفاض تكلفتها ، مثال ذلك ما تفعله بعض المؤسسات اليابانية والأمريكية من إقامة مصانع لها في دول شرق آسيا التي تتميز بانخفاض تكلفة العمالة بها مثل سنغافورة، وماليزيا ، وتايلاند.

- دعم وتشجيع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات اليدوية ، وذلك من خلال تشجيع صغار العاملين على قيامهم بمشروعات خاصة بهم ، و مساعدتهم في الحصول على قروض لإقامة هذه المصانع ، مساعدتهم في تصريف منتجاتهم و تزويدهم بالمواد الخام بأسعار مناسبة.
- الحاجة إلي السياسة الإقتصادية التوسعية الشاملة ، خاصة في مجالات السياسة المالية ، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي .
- تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية ، وتشجيع اكتشاف المزيد منها
- تنمية وتطوير إنتاجية القوي العاملة ، وتدريبها
- إصلاح وتطوير بعض الأنظمة والإجراءات الحكومية الخاصة بالعمل والعمال
- التوسع في مجالات التعليم الفني والتدريب المهني ، وتشجيع الإقدام عليه ، بشكل يتوازن مع التعليم العام
- الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات اسواق العمل ، حسب الأنواع والفئات
- ترشيد إستخدام العمالة الأجنبية والهجرة .
- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية فيما يخص اسواق العمل ومتطلباتها .

## 5-6 التضخم

### 1-5-6 تعريف التضخم :

لا يوجد تعريف واحد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الاقتصادي ، وهو ظاهرة عالمية الإنتشار سواء في الدول النامية أو المتقدمة، وقد اتفق علي أن تكون نظرية كمية النقود التي أتى بها الاقتصاديون الكلاسيكيون في مجال النقود ، هي أساس معظم هذه التعاريف . وهم يسلّمون بأن التضخم هو كل زيادة مستمرة في الإصدار النقدي<sup>13</sup> .

كذلك يعرفه البعض بأنه نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة في التداول<sup>14</sup> فيرتفع الاسعار. كما يعرف بأنه الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي ، بما يؤدي إلى زيادات مستمرة في الأسعار يتم قياسها عن طريق التغيرات الحادثة في الأرقام القياسية للأسعار، هذه الزيادة في الأسعار تكون في جميع السلع والخدمات ولكن بنسب مختلفة ( أي لا تزيد جميعها بنفس النسبة ) ويستفيد منه المدين بينما يتضرر منه الدائن .

وقد استمر هذا المفهوم حتى الثلاثينيات من القرن الماضي ثم بدأ يفقد أهميته تدريجيا بظهور الأفكار الكينزية و الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التعريفات السابقة، تعتبر قاصرة في قوتها التفسيرية و التحليلية. لما تنسم به من سطحية و جزئية في تحديد المحتوى الاقتصادي.

وحسب رأيهم فإن نظرية كمية النقود ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم، و لم تصمد أمام الظروف الاقتصادية التي سادت العالم إبان الأزمة الاقتصادية، حيث زادت كمية النقود زيادة كبيرة دون ارتفاع للأسعار مما حدى بالاقتصاديين إلى إعادة النظر في مفهوم التضخم و إدخال عوامل أخرى إلى جانب

<sup>13</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 32.

<sup>14</sup> نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مصر، مؤسسة الثقافة العربية، دون تاريخ نشر، ص 13.



العامل النقدي كزيادة الطلب و نقص عرض السلع مثلا، كذلك قد يكون ارتفاع الأسعار نتيجة لظهور منتجات جديدة أو لإدخال التكنولوجيا على المنتجات الحالية، أو يكون نتيجة لاستخدام بعض أدوات السياسة المالية، مثل الضرائب غير المباشرة.

وهناك من يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار الناتج عن وجود فجوة بين السلع الحاضرة و حجم المداخل المتاحة للإنتاج، و السبب في ذلك يمكن أن يكون عاملا نقديا قد ينتج عنه ارتفاع الأسعار عن الزيادة في المداخل المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو سرعة تداولها<sup>15</sup>. كما يمكن أن يكون نتيجة لنقص عرض السلع لإنخفاض مستوى الإنتاج سواء كان ذلك نتيجة اضطرابات طبيعية أو لسوء توجيه الاستثمارات كما أن زيادة النقود لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بل بالعكس قد تشجع على الإنتاج.

إذن، بناءً على ما تقدم فإن التضخم حسب كينز يمثل ضغط الطلب الكلي على السلع و الخدمات بحيث يتجاوز العرض الكلي المتاح من الناتج من هذه السلع و الخدمات، و في مثل هذا الموقف فإن الزيادة في الطلب الكلي ستترجم إلى ارتفاع في مستوى الأسعار.

ويقصد هنا بالطلب الكلي مجموع إنفاق المستهلكين ، والمنتجين ، والحكومة ، وصافي التعامل مع الخارج على السلع و الخدمات الجارية . ولقد حاول بعض العلماء تعميق هذا التعريف ، و من خلال التعريف التالي للتضخم: « بأنه حركة صعودية تتصف بالاستمرار الدائم ، الناتج عن فائض الطلب الزائد عن العرض<sup>16</sup> ولقد حقق هذا التعريف عدة مزايا من أهمها<sup>17</sup> :

■ أن التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية، فهو حركة يمكن الوقوف عليها من خلال فترة تكون طويلة.

<sup>15</sup> نقلا عن عبد الرزاق بن زاوي، التوقع بالتضخم باستخدام نماذج ARCH، رسالة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2002، ص 71.

<sup>16</sup> نقلا عن مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 37.

<sup>17</sup> نجاة مسمش، مرجع سابق، ص 16

▪ يعد التضخم ظاهرة حركة أسعار تتمثل في ارتفاعها، أما النقود فهي تلعب دوراً مسيئاً فقط.

▪ يمكن اعتبار التضخم حركة تتصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم، و هي حركة غير قابلة للرجوع فيها لأن لديه طبيعة تراكمية و غير وقتية و هو يمتد و ينتشر في كافة القطاعات الاقتصادية.

▪ التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض، أي الفرق بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة عند مستوى معين من الأسعار، يظهر بسبب زيادة الإنفاق الكلي على الاستهلاك و على الاستثمار والإنفاق الحكومي ، أما التضخم الناشئ عن العرض فهو يظهر بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي ، ومرونته على الاستجابة للزيادة في الطلب ، و لهذا فقد استعمل البعض مفهوم قدرة أو طاقة العرض عوضاً عن تعبير العرض ، وتحديدها لظهور هذا النوع من التضخم.

ورغم اقتراب هذا التعريف من الشمولية إلا أنه لم يسلم من التعرض لانتقادات عديدة يمكن إيجازها في أن : " ارتفاع الأسعار ليس بالأثر الوحيد المتولد عن التضخم، فهناك من الآثار الاجتماعية و التي تنعكس على طريقة توزيع الدخل و القوة الشرائية للأفراد، و كذلك الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الجهاز الإنتاجي ككل".

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الوصول إلى النتيجة التالية:

إن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن يعقبها إختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، و على ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، و إما إلى إختلال

التوازن بين السيولة النقدية، و الطلب على تلك السيولة .هذا الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتعكس على عناصر النظام الأخرى و تؤدي إلى ظهور التضخم<sup>18</sup> ، لكنه لا يكفي الشعور بالآثار التضخمية بل لا بد من وجود أسلوب لقياس مدى التضخم و حجمه لتقدير آثاره المختلفة و تقييم مشاكله بناء على حسابات صحيحة.

ويؤدي حدوث التضخم إلي إنخفاض الطلب الفعال عن طريق ما يلي :

1-يؤدي إرتفاع الأسعار إلي زيادة الطلب علي الأرصدة الحقيقية للنقود ، ويؤدي هذا إلي

إرتفاع سعر الفائدة ، ثم الإستثمار .

2-يؤدي إرتفاع الأسعار إلي إنخفاض قيمة الأرصدة الحقيقية للأصول الرأسمالية ، ويؤدي

هذا إلي زيادة في الإدخار ثم إنخفاض في الإستهلاك .

3-يؤدي الإرتفاع في الأسعار إلي إنخفاض قيمة وحجم الصادرات ، ثم ظهور عجز في

الميزان التجاري للدولة .

## 6-5-2 أنواع التضخم :

يمكن التمييز بين أنواع من خلال عدة معايير كما يلي :

❖ من حيث إشراف الدولة على الأسعار :

أ . التضخم الظاهر ( الصريح ، الطليق ، المفتوح ) : وهو الإرتفاع المستمر في الأسعار

استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات .

ب . التضخم المكبوت : وهو التضخم المستمر الذي لا تستطيع الأسعار في ظلّه أن ترتفع

لوجود قيود حكومية .

<sup>18</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1981، ص 58.

❖ من حيث حدة التضخم :

أ . التضخم الجامح : وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج وبالتالي تنخفض أرباح رجال الأعمال مما يؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار ومن ثم زيادة الأجور وهكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم ( اللولب المرذول ) .

ب . التضخم الزاحف : تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي إلا أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى تضخم جامح . وهو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج .

❖ من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية :

أ . التضخم المستورد : وهو ارتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي إليها عن طريق الواردات وهي حالة خاصة بالدول العربية المصدرة للنفط . فالتضخم المستورد في دولة ما ، ينجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة في وارداتها و تتزايد خطورته في الدولة التي تعاني من درجة انفتاحها علي العالم الخارجي بدرجة كبيرة .

ويقاس عادة من خلال تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية ، عن طريق التطورات في القوة الشرائية للعملة المحلية . وهو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات على إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية مضروباً في 100 .

ب . التضخم المصدر : وهو ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادة احتياطات البنوك المركزية من العملات الأجنبية الصعبة، والذي ينشأ من وجود ما يعرف ، مثلاً ، بقاعدة الدفع بالدولار .

❖ من حيث مصدر الضغط التضخمي :

- أ . تضخم جذب الطلب : وينتج عن وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي ( في سوق السلع وعناصر الإنتاج ) مما يساعد على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظيف الكامل .
- ب . تضخم دفع النفقة : وهو ارتفاع في الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج .

### 6-5-3 أسباب التضخم

- التضخم في قاعدة الذهب : وهو التضخم النقدي الذي عرفه الكلاسيك ، والذي ينشأ من تدفق الذهب إلي داخل الدولة ، وتنعكس آثاره بزيادة الكمية المعروضة من النقود والائتمان المصرفي ، ذلك لأن النقود تكون مغطاة بنسبة 100% بالذهب .
- التضخم من جانب الطلب : وينشأ عندما يكون الطلب الكلي علي السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي لها ، ويكون الجهاز الإنتاجي غير قادر علي التوسع في الإنتاج ، أو يكون المخزون السلعي غير كاف لمواجهة الطلب الجديد ، فترتفع الأسعار. ولقد أظهر كينز أن هذا الوضع يكون مشجعاً لرجال الأعمال علي الإنتاج وتحقيق المزيد من الأرباح ، والتوسع في زيادة الطلب علي عناصر الإنتاج . ومن ثم زيادة دخولها النقدية، وزيادة القوة الشرائية لديها .
- التضخم من جانب العرض : وينشأ من زيادة تكاليف عناصر الإنتاج ، بدون حدوث أي تغيير في الطلب الكلي . والمقصود بزيادة تكاليف هنا زيادة أسعار وأجور عناصر الإنتاج ، خاصة العمال ، بنسبة أكبر من الزيادة في إنتاجيتهم الحدية. ويظهر هذا الوضع عندما يكون عرض العمال غير مرن بالنسبة للأجور، أو زيادة ضغوط نقابات العمال علي رفع الأجور النقدية . ومع ثبات العرض الكلي من السلع والخدمات تكون النتيجة إرتفاع الأسعار .

التضخم الهيكلي : يتمثل الهيكل الإقتصادي في مجموعة العلاقات الإقتصادية الثابتة والمتغيرة التي تمتد من خلال المكان والزمان بين القطاعات والمناطق والمتغيرات الإقتصادية ذات الصلة بعمليات الإنتاج والتوزيع للموارد الإقتصادية داخل المجتمع . والضغوط التضخمية الهيكلية تتعكس آثارها علي جانبي العرض والطلب في الأسواق وتوجد أسبابها إما في سلوك وحدات الإقتصاد الكلي مثل السكان وحجم المشروعات وهياكل الأسواق ، وإما في جمود العلاقات بين هذه الوحدات . فإذا ما زاد الطلب علي قطاع من القطاعات الإقتصادية ، علي سبيل المثال ، ترتفع أجور وأسعار عناصر الإنتاج العاملة فيه ، وأسعار منتجاته النهائية ايضاً ، ويمتد هذا الأثر إلي القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تنتقل إليها عدوي إرتفاع الأسعار ، مخلفة وراءها تضخماً حلزونياً غير محدود .

#### 4-5-6 آثار التضخم :

أ- على الدخل : يضر بأصحاب الدخل الثابتة بينما يستفيد منه أصحاب الدخل الناشئة عن الأرباح ، ويؤدي أيضاً إلي إعادة توزيع الدخل وتحويل القوة الشرائية من جاني ذوي الدخل المنخفضة إلي جانب ذوي الدخل المرتفعة ، الأمر الذي يؤدي إلي اختلال العلاقات الاجتماعية بين هذه الطبقات .

ب- على المديونية : يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن بالتضخم ، لكون المدين يقترض مبلغ معين يعيده بعد فترة بقيمة حقيقية أقل بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار، عندها يتضرر الدائن .

ج- على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم علي هذا الميزان سلبياً ، لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتجاتها تكون ضعيفة تنافسياً مع منتجات الدول الأقل أسعاراً وبذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي إلي عجز الميزان التجاري من ميزان المدفوعات ، أو انخفاض حجم الفائض فيه .

د- على النمو الاقتصادي : يرى البعض أن التضخم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي إذ أنه يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار ويؤخرها بسبب عدم التأكد من الأوضاع والظروف المستقبلية ، كما يؤثر على الادخار وعلى حماس العمال وحوافزهم على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية . بينما يرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعاً للنمو الاقتصادي ، حيث أن ارتفاع الأسعار لفترة ما تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل والتوظيف وتخفض البطالة . وتعتمد صحة الرأيين على نوع وحدة التضخم ، فالتضخم الشديد والسريع يضر بالنشاط الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء المعتدل دافعاً للنمو، إذا ما صاحبه سياسات اقتصادية رشيدة .

### 5-5-6 علاج التضخم :

من أنواع التضخم وأسبابه يمكن تحديد العلاج والوسائل أو الأدوات التي يجب استخدامها للحد منه أو التقليل من آثاره الضارة على الحياة الاقتصادية. ويمكن تقسيم العلاج إلى نوعين :

**النوع الأول :** العلاج العام : ويتمثل في توجيه التقلبات الحادثة نحو تحقيق التراكم الرأسمالي وإعادة التوجيه من جهة، وتحسين مستوى الدخل من جهة أخرى.

ويتم عادة الاختيار بين سياستين :

أ- السياسة النقدية الانكماشية : ويتم من خلالها تحديد إجراءات معاكسة للضغوط التضخمية تعمل على امتصاص الزيادة في عرض النقود وتقييد الإنفاق النقدي وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات ، ومنح الائتمان. وينشأ عن ذلك انخفاض النشاط الإنتاجي وحدوث تباطؤ في معدلات النمو، وتميل الأسعار إلى الانخفاض.

ب- سياسة التحكم بالدخل النقدي : وتتمثل في الاجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي، مع قبول معدل معقول من التضخم. حيث يتم التحكم في التضخم ويكون عاملاً في تحقيق النمو الاقتصادي. مع الحرص على المحافظة على قيمة النقود وقوتها الشرائية بطريقة نسبية، أي أن يكون الارتفاع في الأجور والأرباح موازياً للارتفاع في الأسعار. ولا يكفي في هذه السياسة تحديد زيادة كمية النقود التي تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج، بل يجب أن تقترن بما يمكن أن تساهم به في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبيان الكيفية التي يتم بها توزيع السيولة النقدية بين أجزاء الجهاز المصرفي ووحداته.

أما إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم فهي :

- 1- تخفيض الإنفاق الحكومي أو ترشيده.
- 2- زيادة الضرائب إما بعضها أو جميعها.
- 3- الإقلال من الإعانات (خاصة التي على الاستهلاك).

**النوع الثاني :** العلاج المتخصص : ويقصد بذلك اختيار الوسائل والأدوات المناسبة لنوع بعينه من أنواع التضخم مثل التضخم من جانب الطلب أو التضخم من جانب العرض، أو ما يعرف بالسياسة الانتقائية في بعض الأحيان.

أ- علاج التضخم من جانب الطلب : ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي:

- 1- الإقلال من إصدار النقود والتوسع النقدي.
- 2- تقييد الاستهلاك بالتأثير على محدداته.
- 3- تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب بدلاً من التمويل العجزى ( الإقتراض من الداخل ) .



4- اتباع سياسة انكماشية بتقليل الإنفاق الحكومي بشكل لا يضر بالنشاط الاقتصادي.

ب- علاج التضخم من جانب التكاليف : ويكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي:

1- العمل على رفع إنتاجية المشروعات واستغلال طاقاتها الإنتاجية المعطلة.

2- ربط نمو الأجور النقدية بنمو إنتاجية عناصر الإنتاج.

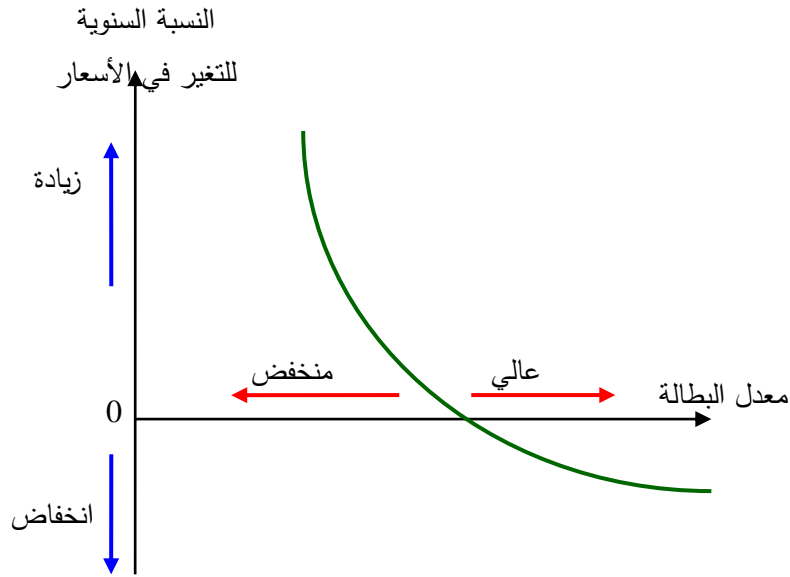
3- إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة معدل التكوين الرأسمالي في المجتمع.

## 6-6 العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيليبس)

لاشك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليوكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة ، والتي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بـ

"منحنى فيليبس" Philips Curve.



شكل رقم (2-6) المنحنى الاقتصادي لفيليبس

وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوي معين من البطالة والمستوي المقابل لها من التضخم . وينسب هذا المنحنى للإقتصادي فيليبس A.W. Philips والذي قام عام 1958 بدراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة ما بين عام 1861 إلى عام 1957 ، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين . وإستنتج فيليبس أنه إذا كان معدل الزيادة في الإنتاجية هو 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5% ، وذلك علي سبيل المثال . فلقد كان هذا المنحني بمثابة منحنى لتبادل معدلات نمو الأجور النقدية مع معدلات حدوث البطالة ، في أي لحظة من اللحظات .

وإذا ادخلنا  $U^*$  كمتغير يرمز للمعدل الطبيعي للبطالة ،  $U$  كمتغير يرمز إلي معدل البطالة السائد في سوق العمل ، فإنه يمكن تعريف معدل نمو الأجر النقدي بالمقدار :